المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليوم مع المدى

العدد (2123) السنة الثامنة - السبت (7) آيار 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

البعثيون الذين اجتثثناهم 3

اصحاب المولدات في النجف يتظاهرون ومسؤولون يعدون بحلول 4

الموارد المائية: نسب المياه تصل الى ٦٠ بالمئة من الاكتفاء الذاتي 10

الحكومة تؤكد الانسحاب الكامل في موعده

الموسوي لـ(المدى): لسنا بحاجة إلى قطعات جون بوينر

□ بغداد / هشام الركابي

جددت الحكومة موقفها من مسألة تمديد بقاء القوات الاميركية في العراق بعد نهاية عام ٢٠١١، وقالت إن العراق الآن ليس بحاجة إلى قطعات تضم ١٠٠٠٠ جندي اميركي، على خلفية اقتراح قدمه مسؤول اميركي رفيع المستوى الأسبوع الماضي.

وكان رئيس مجلس النواب الأمريكي عبر عن دعمه لإبقاء بعض القوات في العراق إلى ما بعد موعد الانسحاب المحدد في نهاية العام الحالي، لأن العراق يشكل أهمية كبيرة للأمن الوطني الأميركي، وبوجود ثغرات أمنية في الجانب العراقي، لافتا إلى إمكانية إبقاء قوة قوامها ١٠,٠٠٠ عسكري.

وقال المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي إن موقف الحكومة واضح من مسألة تمديد بقاء القوات الاميركية في العراق.

وأضاف في حديث خص به "المدى" أمس أن العراق متمسك ببنود الاتفاق الستراتيجي المبرم مع الولايات المتحدة الاميركية.

وتابع أن رئيس الوزراء نوري المالكي أكد أن الموقف الرسمي هو مع إتمام عملية الانسحاب الكامل لكن إذا حصل إجماع وطني على إيجاد اتفاقية تخص هذا الموضوع فسيكون الكلام مختلفاً.

وذكر أن كلام بعض المسؤولين الاميركيين حول ضرورة بقاء قوات عسكرية في العراق بسبب عدم اكتمال جاهزية القوات الأمنية العراقية يعبر عن استنتاجاتهم الخاصة وهي غير ملزمة بالنسبة للحكومة العراقية.

ونقلت صحيفة أمريكية، عن رئيس مجلس النواب الأمريكي جون بوينر قوله إن بعض القوات قد تبقى في العراق إلى ما بعد موعد الانسحاب في نهاية العام الحالي لأن العراق يشكل أهمية كبيرة للأمن الوطني الأمريكي.

وقال بوينر انه سيدعم الإبقاء على قوة طوارئ في العراق إلى ما بعد نهاية العام الجاري، مبينا أنه توصل إلى هذا القرار بعد إجراء لقاءات مع مسؤولين في الجيش الأمريكي ودبلوماسيين في العراق وكذلك حوارات مع رئيس الوزراء نوري المالكي الذي أقنعه بوجود ثغرات محتملة في الترتيبات الأمنية العراقية.

وكان نوري المالكي قد قال في أكثر من مناسبة إن القوات الأمنية جاهزة لموعد الانسحاب الأمريكي النهائي، لكن عسكريين شككوا في ذلك.

وكان رئيس هيئة أركان الجيش العراقي بابكر زيباري أكد أن أجهزة الأمن العراقية الداخلي أصبحت جاهزة بصورة كاملة ومستعدة لصد أي طارئ في المدن، لافتاً إلى أن الضعف الأكبر في تشكيلة الجيش العراقي يكمن في القوة الجوية.

عراقيون في بغداد يتظاهرون ضد الفساد والبطالة..(أ.ف.ب)

الافتتاحية

الدولة المَنْسيّة وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية: (١٣)

استباحة الدولة وترويض المواطن

بقلم / فخري كريم

لا يتميز العراق بالفساد وتنويعاته و شموخه الوطني ومآثره في هذا الميدان الكارثي، دون غيره من الابتكارات في تشويه بنية الدولة وقيم وتقاليد المجتمع. فالتمايز في ميادين هذه الابتكارات إنما هو جزءٍ حيويٍّ من نسيج ظاهرة الفساد تندمج وتتوحد معه عضوياً. ويتعذر تعداد ما تم انجازه على هذا الصعيد، ويصعب توصيف النتائج السلبية التي يمكن أن تترتب بسببها، على أجيالنا المستقبلية، إذا لم يجرِ تداركها ووضع حد لتداعياتها وعواقبها الوخيمة في الأمد المحدود.

فتفوق العراق في الفساد من حيث الانتشار والتحول إلى ظاهرة قاهرة، وفي تنوع أشكاله ومظاهره وتجلياته، وضعه في المرتبة الأولى في العالم.. ولعل هيمنة الفساد على مفاصل الدولة ومرافقها ومصادر ثروتها وفي الحياة السياسية والاجتماعية اكسبه الاحترام لسبب مضاف على كل ذلك وهو إقرار حكامه بهذه الحقيقة، وهو إقرارٌ نادر الحدوث قدر تعلقه بالقضايا المعيبة التي تواجه شعبنا يومياً، وما أكثرها في حياتنا المأزومة بكل أنواع الفساد والمباذل والتعديات.

وإذا تجاوزنا ظاهرة الفساد المالي المتمثلة في نهب المال العام، عبر المقاولات الملوثة والسمسرة والشراكة "بالباطن" وإعادة بيع أراضي العقود الاستثمارية، وتداول المشاريع التي "ترسى بالباطن" أيضاً على أقارب وأصحاب، في سوق المقاولات لأكثر من مرة، والتزاوج المالي مع أيتام عدي وأرباب السوابق في كوبونات النفط، والغذاء والدواء مقابل النفط، وتأسيس الشركات عابرة القارات بأسماء وهمية أو صديقة، وشركات "الاوفشور"، إذا تجاوزنا كل هذا الكم من تنويعات الفساد المالي، وهو جزءٌ يسير من فيض لا حدود لمقارباته في عالم المال والأعمال، فسوف نصطدم بمكيال عملاق متكدس بما هو شائن ومعيبٌ في ما تقوم به دولتنا الفتية وما تدورٌ في أروقة سلطاتها الثلاث وتفرعاتها.

وليس من السهل تناول عناصر الفساد الإداري والارتكابات التي يتم إقرارها، خلافاً لكل ما له صلة بالطائفية ومثالبها وانعكاساتها على المجتمع. ويكاد المواطن يموت كمداً ويأساً من هول الكبائر والتجاوزات التي ترتكب بحق الدستور والقوانين وحقوق المواطنين والأعراف العامة "الإيجابية" التي استقرت في وعي المواطنين جيلاً بعد جيل، حتى أصبحت جوانب منها اقرب إلى المقدسات التي لا يجوز المَسُّ بثوابتها. وبعض هذه الكبائر التي ترتكب جليّة للعيان بحيث لا تحتاج إلى قرائن أو شهادات ثبوتية ومحاججة فقهية، ومع ذلك فان رجالات الدولة وسلطاتها الثلاث يمكن أن يقترفوها، دون أن يرف لأحدٍ جفن أو وازعٌ من ضمير، أو تخدش مشاعرهم "لفرط حساسيتها" ونفورهم من العيب! لكثرة ممارستهم لمثيلاتها أو تبريرهم لخطاياها وعواقبها.

ويكفي للتدليل على ورطتنا ومحنة شعبنا، المرور من باب رفع العتب والملامة من أصحاب النوايا الطيبة، على قضية تزوير الشهادات والوثائق و"إيصالات المشتريات الحكومية" البالغة عشرات ومئات الملايين وربما أكثر من مليار واثنين وثلاثة، خصوصاً إذا كان المجال المقصود بالمشتريات والمبيعات سلاحاً أو نفطاً أو بنية تحتية أو مواد بطاقة تموينية أو الطاقة الكهربائية، وغيرها من الخيرات التي وضعت في متناول الفاسدين والمرتشين من رجالات الدولة، ومنهم وزراء أو سعاة ووسطاء.

□ المقال كاملاً ص٣

علاوي: إما إحياء اتفاق أربيل أو إعلان وفاته

□ متابعة/ المدى

نفى زعيم القائمة العراقية إياد علاوي وجود شراكة وطنية، وقال إن العراق يفتقد إلى النظام الديمقراطي.

وفي مقابلة متلفزة لعلاوي كشف انه كتب لرئيس إقليم كردستان انه إما "إحياء اتفاق أربيل أو إعلان وفاته". وبيّن علاوي أن "الشراكة في العراق مجرد وهم، وليست هناك نية لدى الأطراف المتمسكة بالسلطة أن تكون هناك شراكة، فنحن حمَلَة المشروع الوطني، فليس من المعقول أن نكذب ونقول أن هناك شراكة حقيقية في البلاد، لذا أعلنت التخلي عن مجلس السياسات الإستراتيجية حتى لا أكون شاهد زور".

وأضاف "اعترف أني واجهت ضغوطات من دول عربية وإسلامية للتراجع عن قرار الانسحاب، فقلت إني لا ابحث عن وظيفة في الدولة العراقية"، مضيفا "كتبت رسالة إلى رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني والتقيت به في أربيل وقلت له بوضوح إما أن نحيي اتفاق أربيل أو نعلن موته ويمضي كل طرف إلى إعلان موقفه".

علاوي

يشار الى ان القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي اكدت أن الترشيح للحقائب الأمنية لا يمكن أن يكون وفق رغبة رئيس الوزراء نوري المالكي، ولفتت إلى أنها لن تصوت لصالح مرشح المالكي لوزارة الدفاع سعدون الدليمي.

العراق سخي مع القمة والبرلمان لا يعرف أوجه الصرف

٤٥٠ مليون دولار لتبليط شوارع وشراء سيارات!

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

فيما أكدت اللجنة المالية أن حجم الميزانية المخصصة في هذا العام لتضييف بغداد للقمة العربية بلغ ٢٠٦ مليارات دينار، نفت في الوقت نفسه علمها بكيفية صرف هذه المبالغ.

وتشير تقارير صحفية إلى أن العراق انفق ٤٥٠ مليون دولار على غرس أشجار نخيل بمحاذاة الطرق السريعة وعلى إعادة رصف طرق وترميم قصر للرئيس الراحل صدام حسين لتضييف القمة العربية التي تأجلت الآن إلى العام المقبل.

وقال عضو اللجنة فالح الساري لـ"المدى" إن التحقق من حالات الفساد المالي في الاستعداد يكون بعد غلق ملف القمة، من خلال عملية حسابية لكافة الإجراءات السابقة من خلال التحقق من الأموال المنفقة في ميزانية هذا العام والذي قبله.

وعن التطورات التي تشهدها العاصمة في هذه الفترة على المستوى العمراني يقول الساري "يمكن للمتجول في العاصمة ملاحظتها لاسيما داخل المنطقة الخضراء والتي أكسيت شوارعها بالكامل فضلا عن استحداث لجزرات وسطية وإلغاء بعض الساحات".

كما تحدث الساري عن سيارات فخمة ذات اللون الأسود اكتظ بها مرآب ساحة الجندي المجهول وهي مهيأة لاستقبال الوفود.

وبالرغم من وصف عضو اللجنة المالية حجم المبالغ المرصودة لإقامة القمة العربية بالخيالية وتفوق التوقعات، غير انه أكد أن المختصين هم من قدروها على أساس الكشوفات.

الساري أشاد بالتحضيرات معتبرا أن اغلبها هي بنى تحتية تستفيد منها العاصمة خلال انعقاد القمة أو بعده، متسائلا في الوقت نفسه، هل اكساء شارع في هذه المناسبة يعني انه سيصبح غير نافع بعد انتهائها؟ مشددا على أن العملية هي تطويرية للبنى التحتية، معتبرا إياه موازنة تكميلية أخرى تضاف إلى موازنة بعض الوزارات ذات العلاقة.

□ التفاصيل ص٢

الحلة: أوامر بالقبض على وتوت وتحميله انتحاري النجدة

□ بابل / إقبال محمد

أصدرت الحكومة المحلية ليلة الخميس الماضي قرارا بإلقاء القبض العقيد سالم وتوت مدير النجدة في المحافظة واعتباره الجهة المقصرة في حدوث الانفجار الذي هز المدينة مؤخرا.

وكان إرهابيون قد نفذوا تفجيرا انتحاريا طال مركز شرطة النجدة في مدينة الحلة أدى إلى استشهاد ٢١ وإصابة ٦٠ شرطيا في ثاني عملية إرهابية تحدث خلال أسبوع بعد مقتل الإرهابي بن لادن.

وكان مصدر طبي عراقي قد كشف أمس الجمعة عن ارتفاع حصيلة ضحايا الهجوم الانتحاري إلى ٢٤ شهيدا و ٧٢ جريحا.

وجاء الهجوم بعد يوم واحد من اجتماع امني موسع في المحافظة دعت إليه لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب حضره رئيس اللجنة حسن السنيد الذي قال بان محافظة بابل تعتبر صمام الأمان لمدينة بغداد.

من جانبهم طالب المسؤولون في المحافظة بضرورة الإسراع بتنفيذ الطلبات التي قدموها إلى مجلس الوزراء بزيادة عديد القوات الأمنية وأجهزة الكشف عن المتفجرات والآليات لان بابل لها خصوصية وفيها مناطق ساخنة مثل منطقة شمال بابل.

إلى ذلك، أدان محافظ بابل محمد المسعودي العملية الإجرامية التي نفذتها قوى الإرهاب مطالبا الحكومة الاتحادية بالإسراع في تنفيذ مطالب المحافظة من زيادة أفراد الشرطة والآليات وأجهزة السونار والعمل على وضع منظومة مراقبة أمنية متكاملة في المحافظة.

وفي السياق ذاته، حمل رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان الحكومة الاتحادية وخاصة وزارة الداخلية وشرطة محافظة بابل مسؤولية العمل الإرهابي. وحمل شرطة بابل المسؤولية كونها لم تتمكن من حماية دوائرها من خلال خطط أمنية بالمستوى المطلوب.

في حين طالب مواطنون خلال لقاءات مع (المدى) الجهات الحكومية بوضع خطط أمنية متكاملة للحد من العمليات الإرهابية وزيادة الحس الأمني والاستخباري لدى المواطنين والشرطة معا والعمل على نصب منظومة مراقبة الكترونية في شوارع المحافظة.

لجنة التعليم تحذرهم بالقضاء والنزاهة

البرلمان: خريجو المفتوح والأهلي مزوّرون

□ بغداد / زينب صنكور

أعلنت لجنة برلمانية أن تعليمات جديدة تقضي باعتبار خريجي كليات ومعاهد غير معترف بها رسميا مزورين.

وقالت النائبة ليلى حسن إن التعليمات الجديدة صدرت بالاتفاق بين وزارة التعليم العالي واللجنة البرلمانية تفيد بعدم الاعتراف بشهادات الكليات والمعاهد الأهلية غير المعترف بها.

واعتبرت لجنة التعليم العالي في مجلس النواب العراقي خريجي الكليات غير المعترف بها وتلك التي تقدم موادها الدراسية عبر التعليم المفتوح من المزورين.

وقالت عضو لجنة التعليم العالي إن مجموعة من الأساتذة قاموا بفتح معاهد وكليات أهلية غير رصينة، لذلك لا يمكن الاعتراف بشهادة طلبتها.

وأشارت إلى أن الوزارة غير ملزمة بقبول جميع خريجي وزارة التربية لذلك قامت الوزارة بالتنسيق مع جامعات دولية لفتح فروع في بغداد وتقوم الوزارة بالاعتراف بها ويحق لأي طالب التقديم لهذه الجامعات، مبينا أن استيعاب وزارة التعليم العالي مابين (٨٥ إلى ٦٠) ألف طالب. من جانب آخر قالت عضو لجنة التعليم العالي شلير عزيز للمدى أن الكلية التي لم تحصل على موافقة الوزير لفتحها تعتبر شهادة خريجيها مزورة ولا يحق لهم التقدم لأي وزارة لغرض التعيين.

وأضافت أن الوزارة الآن بصدد تدقيق جميع شهادات الإعدادية لوجود عدد كبير منها مزورة.

وأشارت إلى أن كل جامعة لم تحصل على موافقة حتى لو كانت قيد التأسيس لن تستطيع قبول الطلبة إلا بعد حصول الموافقات الأصولية للاعتراف ومن ثم قبول الطلبة.

يشار إلى أن رئيس اللجنة النائب عبد ذياب العجيلي صرح للوكالة الإخبارية للأنباء أن اللجنة قررت اعتبار خريجي الكليات غير المعترف بها وتلك التي تقدم موادها الدراسية عبر التعليم المفتوح من المزورين"، محذراً إياهم من تقديم شهاداتهم للتعيين في وزارات ومؤسسات الدولة.

وبين أن الطلبة الذين يدرسون في هذين النوعين من الكليات يقومون بتعريف أنفسهم بأنهم حاصلين على شهادات الماجستير أو الدكتوراه خلافاً للقانون وللأسس التعليمية والأعراف الجامعية، مشيراً إلى أن شهادته في هذه الحالة تعتبر مزورة ويمكن إحالته إلى النزاهة.

طلاب التعليم المفتوح في مهب الريح (أرشيف)

الدكتوراه المضروبة بـ ٧٠٠٠ دولار والشرطة تغطي الفاسدين

□ بغداد / المدى

في نهاية نيسان ٢٠١١، ذكر رئيس الوزراء نوري المالكي ان على الحكومة محاربة للفساد. حاليا تقوم الوزارات وهيئة مكافحة الفساد وهيئة النزاهة بدراسة الوثائق المزورة التي يستخدمها المواطنون للحصول على وظائف حكومية.

الشهادات المزورة وغيرها من الوثائق أصبحت شائعة في العراق منذ عام ٢٠٠٣. تقول هيئة النزاهة ان هناك حوالي ٢٠٠٠٠ موظف حكومي استخدموا وثائق مزورة، بينما ذكرت وزارة العدل ان العدد يصل الى ٥٠٠٠٠. ويمكن شراء هذه الاوراق المزورة بكل سهولة من السوق السوداء. إذ يمكن شراء شهادة الدراسة الإعدادية بمبلغ ١٥٠٠ دولار، بينما شهادة الدكتوراه تكلف ٧٠٠٠ دولار. فمثلا، هناك سوق في مدينة الصدر يشتهر ببيع هذه الأوراق المزورة.

هيئة النزاهة ورئيس الوزراء يناقشون الآن الأشخاص الذين تجب مقاضاتهم بسبب هذه الجريمة. في كانون الأول ٢٠١٠ اقترح المالكي على مجلس الوزراء أن المسؤولين الكبار هم الوحيدون المسؤولون عن ذلك، اما الموظفون الصغار فتجب مسامحتهم عن أية وثائق مزورة قدموها. عارضت هيئة النزاهة هذا المقترح، وفي آذار ٢٠١١ ردت بأنها ستقوم بملاحقة هذه القضية على كل المستويات. السبب الذي دفع رئيس الوزراء إلى تقديم هذا المقترح هو أن حزبه متهم مثل الآخرين في تعيين المزورين. مؤخرا تم الكشف عن أن ٣٧ موظفا في مكتب رئيس الوزراء قد استخدموا شهادات مزورة، و كلهم من حزب المالكي.

وكشفت هيئة النزاهة من جانبها أنها لن تتهاون مع الأشخاص الذين يقدمون على تضمين شهادة مزورة في ملف او معاملة بهدف التعيين أو العمل في مختلف المجالات.

وأوضح مصدر مسؤول من هيئة النزاهة أن نتائج الشهادات المزورة خطر كبير على واقع العمل في العراق، مؤكدا تشكيل لجان لمتابعة الشهادات المزورة لموظفي الدوائر الحكومية المرتبطة بوزارة او غير المرتبطة مشددا على وضع عقوبات صارمة بحق الذين يثبت تورطهم بتضمين شهادة مزورة في ملف أو معاملة.

□ التفاصيل ص٢